تنقيح مناط الإتصاف بالمعقولات الثانية من وجهة نظر الملا هادي السبزواري

محمد شريفي زاده
طالب ماجستير في الفلسفة والكلام، جامعة العلوم الإسلامية الرضوية، مشهد المقدسة، إيران
shmohamadzz110@gmail.com

A Revision of the Qualifying the Secondary Intelligibles in the View of Mulla Hadi Sabzewari

Muhammad Sharifi Zadeh
Master student of Razavi University of Islamic Sciences, Holy Mashhad, Iran

الملخص:-

المعقول الثاني الفلسفي من أهم موضوعات الفلسفة حيث تبتني مسائل فلسفية عديدة على هذه المعقولات و باعتقاد الحكيم السبزواري هدم هذه المعقولات يساوي هدم الكثير من القواعد الفلسفية، لكن رأينا بعض المتأخرين لا يوافقون الحكيم السبزواري في الرأي و قالوا بوجود المعقولات الثانية الفلسفية في الخارج عكس التلقّي المشهور فرارا من عويصة عجزوا عن حلّها لكن عند ضمّ بعض كلمات الحكيم السبزواري ببعض وجدنا حلّا لهذه العويصة ثم ربطناه بموضوع منطقي له تأثير في كل القواعد الفلسفية التي شرطها دوام الصدق و الضرورة. ثم سلّطنا الضوء على حل الآخرين و وجدناه غير كاف لأنه لا يشمل على المفاهيم العدمية.

الكلمات المفتاحية: المعقول الثاني، الوجود الرابطي، نفس الأمر، القضية الحقيقية، الحيثية التعليلية، الحيثية الإطلاقية.

Abstract:-

The philosophical secondary intelligible (al-ma'qul al-thani al-falsafi) is among the most important subjects of philosophy, as numerous philosophical issues are based on these Intelligibles. According to Sabzewari, the famous Islamic philosopher, destroying these intelligibles is equal to the destruction of many philosophical principles; however, we found that some of the later philosophers disagree with Sabzewari in this view, upholding the existence of the philosophical secondary intelligibles in the external world, contrary to the well-known notion, in order to avoid the problem which they were unable to solve. But, by putting some of Sabzewari's words together, we found a resolution to the problem. Then, we associated it with a logical issue having an impact on the whole philosophical principles which the subsistence of truth and necessity are considered as their condition. Subsequently, we shed light on the views of other philosophers and recognized them as inadequate, because they would not include the privative concepts.

Key words: secondary intelligible, inhering existence, thing in itself, factual proposition, causative mode, absolute mode.

المقدمة:ـ

دأبت الفلاسفة على البحث عن المعقولات الثانية (لاهيجي، ١٤٢٥: ١/ ٣١٣) ذيل البحث عن المواد الثلاث (طوسي، ١٤٠٧: ١١١) (طباطبايي، ١٤٣٠: ٤٤) و المشهور قائل باعتباريها (ابن سينا، ١٣٨٠: ١/ ٣٦١) لكن الى الآن لم ينقح الكلام عن كيفية اتصاف الموضوعات الى تلك المحمولات التي نسميها المعقولا الثانية الفلسفية بل هناك من يستشكل على هذا الاتصاف و بعض آخر قالوا بتحقق تلك المعاني في الخارج كاجابة عن ايراداتهم التي تخص مسالة اتصاف الموضوعات إلى المعقولات في الخارج و هنا سننقح مناط هذا الاتصاف استنادا الى كلمات الحاج ملا هادي السبزواري حيث ربط مناط اتصاف الموضوعات الى المعقولات الفلسفية بالقضايا الحقيقية و سنبين نوع العلاقة بين القضايا الحقيقية و المعقولات الفلسفية

بداية الكلام:

يقول الملاصدرا: و الحق أن الاتصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الاتصاف فالحكم بوجود أحد الطرفين دون الآخر في الظرف الذي يكون الاتصاف فيه تحكم نعم الأشياء متفاوتة في الموجودية و لكل منها حظ خاص من الوجود ليس للآخر منها فلكل صفة من الصفات مرتبة من الوجود يترتب عليها آثار مختصة بها حتى الإضافيات و أعدام الملكات و القوى و الاستعدادات فإن لها أيضا حظوظا ضعيفة من الوجود و التحصل لا يمكن الاتصاف بها إلا عند وجودها لموصوفاتها (صدرالدين، شيرازي، ١٣٦٨: ١/ ٣٣٧)

و بهذا الكلام أثيار خلافا بينه و بين الحكيم السبزواري حيث لا يقبل هذا الكلام بل يشكل عليه بقوله هذا القول عندي ليس بحق إذ ينهدم حينئذ كثير من القواعد الحكمية بل لا يفتي نفسه قدس سره بهذا في كثير من المواضع و انهدام القواعد مثل أن ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت المثبت له لا فرع ثبوت الثابت لمكان العدميات المحمولة و مثل أن الإضافة لا وجود لها و إلا فإما لها وجود استقلالي جوهري و هو ظاهر البطلان (صدرالدين، شيرازي، ١٣٦٨: ١/ ٣٣٧)

لكن في نفس الموضع من كتاب الاسفار الاربعة رقم العلامة الطباطبايي في تعليق له

هذا هو الحق الصريح الذي لا مرية فيه و قد تقدم أن لازم كون الوجود الرابط موجودا بوجود طرفيه و فيهما أن يتحقق الطرفان معا في ظرف تحقق الرابط - فلا معنى لتحقق قضية أحد طرفيها ذهني و الآخر خارجي أو أحد طرفيها حقيقي و الآخر اعتباري مجازي (صدرالدين، شيرازي، ١٣٦٨: ١/ ٣٣٧)

في هذا البحث سنكون وسيط بين هؤلاء الكبار لحل مشكلة المعقولات بعون الله تبارك وتعالى.

يبدو أن أول من استدل على استحالة تحقق المعقولات الثانية في الخارج هو الشيخ الاشراقي و تتمثّل فكرته في قوله كل ما يلزم من تحققه تكرره فهو اعتباري و من أتى بعده قبل هذه القاعدة و استخدمها في كتبه.

من هذا المنطلق قالوا ان كان الامكان كمعقول ثان في الخارج لايخلو حمل الوجود عليه من احدى المواد الثلاث، فهو امل ممكن او واجب و الممتنع خلاف الفرض. ثم ينطبق هذا الكلام على تلك المواد ايضا و هذا الكلام سيستمر الى الابد و لا نهاية له و التسلسل محال فالممكن مستحيل أن يتحقق في الخارج و سلسلة اخرى تتولّد من الوجوب و الامكان، فانّ وجوب وجود السماء او العقل او حادث من الحوادث بغيره اذا كان معنى زائدا على وجوده و ماهيّته فى الاعيان، فلا شكّ انّ وجوب الحادث حصل بعد ان لم يحصل، فيكون ذلك الوجوب ممكنا. ثمّ الامكان نفسه ليس بواجب الوجود، فانّه عرض فى الماهيّات، فيكون ممكنا و لا يقع الاّ بوجوبه بغيره، و ذلك الوجوب يكون ممكنا. و للامور الدائمة ايضا الوجوب بغيرها اذا كان شيئا فى الاعيان و هو صفة لغيره يتوقّف حصوله عليه، فيمكن. و الامكان ايضا يجب بغيره، فلوجوبه امكان، و يحصل سلسلة غير متناهية ممّا برهن على استحالته (سهروردي، ١٣٧٢: ١/ ٣٥٧)

من طرف آخر هناك من يصرّ على تحقق المعقولات الثانية في الخارج بسبب إشكالية نواجهها بعد ضم بعض القواعد الفلسفية الى القول بعدم تحقق المعقولات في الخارج كالقاعدة الفرعية و أن ظرف تحقق الوجود الرابط هو ظرف تحقق طرفي القضية.

أنّ الإمكان موجود بوجود موضوعه في الأعيان، و ليس اعتبارا عقليّا محضا لا صورة له في الأعيان كما قال به بعضهم؛ و لا أنّه موجود في الخارج بوجود مستقلّ منحاز في

الأعيان و إذ كانت متّصفة به في الأعيان، فله وجود فيها، على حدّ الأعدام المضافة التي هي أوصاف عدميّة ناعتة لموصوفاتها موجودة بوجودها. و الآثار المترتّبة عليه في الحقيقة هي ارتفاع آثار الوجوب، من صرافة الوجود، و بساطة الذات، و الغنى عن الغير، و غير ذلك (طباطبايي، ١٣٨٦: ١/ ١٧٩)

العلامة الطباطبايي في نهاية الحكمة بعد القول ببداهة تعريف المواد الثلاث جعل الضرورة كأصل و أرجع الامكان و الامتناع إليها في التعريف.

و بمثل هذا فسّر كيفية وجود المواد الثلاث في الخارج حيث قال أن اتصاف الاشياء بالضرورة امر محقّق في الخارج و هذا أصل يعود اليه كيفية تحقق الامكان و الامتناع:

أمّا أنّه موجود في الأعيان بوجود موضوعه فلأنّه قسيم في التقسيم للواجب الذي ضرورة وجوده في الأعيان، فارتفاع الضرورة الذي هو الإمكان هو في الأعيان. و إذ كان موضوعا في التقسيم المقتضي لاتّصاف المقسم بكلّ واحد من الأقسام، كان في معنى وصف ثبوتيّ يتّصف به موضوعه، فهو معنى عدميّ له حظّ من الوجود، و الماهيّة متّصفة به في الأعيان. و إذ كانت متّصفة به في الأعيان، فله وجود فيها، على حدّ الأعدام المضافة التي هي أوصاف عدميّة ناعتة لموصوفاتها موجودة بوجودها (طباطبايي، ١٣٨٦: ١/ ١٨١).

و بهذا القول يتم دفع الاشكال حيث يتوحّد ظرف تحقق الوجود الرابط و طرفي القضية. توجد ملحوظة هامة وهي أن رأي العلامة الطباطبايي منسجم جدا و لاترد عليه إشكالية التسلسل. (جوادي آملي، ١٤١٨: ٢/ ٣٩٣)

بيان ذلك حسب رأي العلامة المواد الثلاث لها وجود حرفي دون الاستقلالي و اشكالية التسلسل يلزم اذا تكون المواد الثلاث بوجود مستقل في الخارج اذ لا حكم للوجود الحرفي حتى يكون اتصافه بالموضوع باحدى المواد الثلاث و من ثم حصول التسلسل.

المعقولات الثلاث:

الفلاسفة يقسّمون القوى المدركة للنفس الناطقة الى اربعة أقسام (ابن سينا، ١٣٨٠: ٤٤) و هي عبارة عن الحاسّة و المتخيلة و المتوهمة و العاقلة. اذن كلمة معقول تفيد معنى مقبال المحسوس و المتخيل و المتوهم في هذا المجال و القوة الحاسة هي التي تتعلق

بالمحسوسات من المُبصَر و المسموع و غيرها و المتخيلة تتعلق بالمحسوسات التي تُدّخر في الذاكرة و يغيب مصداقها وقت التخيل. و المتوهمة من المدركات تتناول المعاني الجزئية كحب رجل لزوجته و المعنى هنا مقبال الصورة و يختلف عنها بحيث لا يوجد شكل و لون سائر ميزات الأشياء المادية للمعنى.

هنا نصل الى اشرف المدرَكات لأشرف المدرِكات و هو العقل الذي يأخذ المعاني الكلية المجرّد عن احكام سائر القوى لسائر المدركات و سيدور كلامنا عن المعقولات حول هذا القسم الأخير.

و الفلاسفة في محاولة لضبط كل المعقولات الذي يحصل في الذهن قاموا بتصنيفها الى ثلاثة أقسام و هي المعقولات الاولية و المعقولات الثانية التي تنقسم ايضا الى ثانٍ منطقي و ثانٍ فلسفي و تحقيقنا حول القسم الاخير و هو المعقول الثاني الفلسفي.

حسب تعريف الفلاسفة لهذه المفاهيم الأولى هو الماهيات التي تحصل في الخارج ونجد ازاءها فرد من افرادها في الخارج.

في تعريف العروض نستطيع ان نقول هو وجود الموضوع او مفاد الهلية البسيطة للموضوع و الاتصاف هو قبول الموضوع للمحمول.

بعبارة اخرى عندما نقول في قضية زيد ضاحك أن الضحك معقول اولي، سببه تحقق زيد في الخارج (عروضه في الخارج) و وجود الضحك في الخارج ايضا (الاتصاف في الخارج).

والمعقول الثاني المنطفي عكس الأولى اي العروض و الاتصاف في الذهن كقضية الانسان نوع لانه لا معنى لهذا الكلام الا بعد تحقق الانسان في الذهن اي الانسان الذهني نوع.

فالمنطقي أي المعقول الثاني المنطقي هو الأول من الرسمين كالمعرف و سائر موضوعات مسائل المنطق كالنوعية و الجنسية و الذاتية و العرضية و القضية و القياس فعروض المعرفية للحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان و اتصافه بها في العقل لأنه في الخارج جزئي و الجزئي ليس معرفا فما في الخارج ذات الحيوان الناطق لا وصف معرفيته. (سبزواري، ١٣٦٩: ٥٠٤/٣).

والقسم الاخير الذي يكون محط بحثنا و هو المعقول الفلسفي و يشمل معظم المحمولات

الفلسفية التي تطرح في الكتب الفلسفية كالامكان بأقسامه و الوجوب و الامتناع و العلة والمعلول والوحدة والكثرة وغير ذلك كلها معقولات ثانية و عارض عروضه في العقل ولكن الاتصاف به في الخارج كالأبوة. فإنها و إن لم يحاذها شيء في الخارج كالكلية لكن اتصاف الأب به في الخارج. و كلاهما معقول ثان. (سبزواري، ١٣٦٩: ٣/ ٥٠٤)

و من هنا تظهر أهمية تنقيح آلية الذهن في التعامل مع هذه المحمولات حيث تبتني أغلب المباحث الفلسفية على المقعولات الثانية الفلسفي التي نقول في تعريفها عروضها في الذهن و اتصافها في الخارج كقضية الانسان ممكن. مفاد هذه القضية أن الانسان الذي حصل في ذهني الآن يتصف بالامكان في الخارج لكن هذا الكلام أثار بعض الايرادات على كلام الفلاسفة كما سنبين ان شاء الله.

الاشكال:

لابد من تمهيد مقدمة في كيفية تحقق الوجود الرابط قبل ذكر الاشكال و هو الوجود الحرفي الذي يتحقق بين الموضوع و المحمول. قال الفلاسفة: أن ظرف تحقق الوجود الرابط هو ظرف تحقق الموضوع و المحمول و سنبين هذه القاعدة خلال ذكر مثال:

عندما نقول زيد ضاحك نفهم من هذه العبارة أن زيد الخارجي لديه صفة خارجية ايضا و هي اتصافه بالضحك لانه لا معنى لكون زيد ضاحك في الذهن لان الصوره العلميه لا تضحك و مفاد هذه العبارة هو ثبوت شيء لشئ في الخارج اذن محكي النسبة الحكمية و هو الوجود الرابط في الخارج. بعبارة أخرى النسبة الحكمية مفهوم ذهني تضمن العلاقة العلمية بين الموضوع و المحمول لكن يتوجب تحقق رابط خارجي يحاذي هذه النسبة الذهنية.أيضا بسبب أن الفلاسفة أثبتوا أن ظرف تحقق الوجود الرابط هو ظرف تحقق طرفي القضية بعينه.

أنّ الوعاء الذي يتحقّق فيه الوجود الرابط، هو الوعاء الذي يتحقّق فيه وجود طرفيه؛ سواء كان الوعاء المذكور هو الخارج أو الذهن. و ذلك لما في طباع الوجود الرابط من كونه غير خارج من وجود طرفيه، فوعاء وجود كلّ منهما هو بعينه وعاء وجوده (طباطبايي، ١٣٨٦: ١/ ١٢٥)

هنا يأتي الاشكال و هو كيفية تحقق الوجود الرابط بين المعقول الثاني الفلسفي

وموضوعه طالما نعرف المعقول الثاني الفلسفي بأن عروضه في الذهن و اتصافه في الخارج اذن نواجه قضية موضوعها في الذهن و محمولها في الخارج و هذا خرق لتلك القاعدة المتفق عليها التي قالت بان الوجود الرابط تابع للموضوع و المحمول في ظرف التحقق لان طرفي القضية ليسا متفقين في ظرف التحقق. (جوادي آملي، ١٤١٨: ٢/ ٣٩٣)

شروع في الجواب:

في بادئ الامر مضاف إلى تلك القاعدة التي سبق أن ذكرناها و هي أن ظرف تحقق الوجود الرابط هو ظرف تحقق طرفي القضية تجب الاشارة إلى قاعدة فلسفية مهمة، لها علاقة ماسة بموضوعنا، و هي المعروفة بالفرعية التي تفيد بأن ثبوت شيء لشي فرع ثبوت المثبت له.

حسب هذه القاعدة لكل قضية موضوع محقّق في الخارج او في الذهن و هذه القاعدة تعتبر من الاعمدة الاساسية لراي الحكيم السبزواري و تنقيح مناط اتصاف المفاهيم بالمعقول الفلسفي. السبزواري بعد الاعتراف بهاتين القاعدتين يطبّق القاعدة الفرعية علي القضايا المشتملة علي المعقولات و يقول:

فإن كان الإيجاب و ثبوت المثبت له عينا أي في الخارج فخارجية أي تسمى القضية خارجية و هي التي حكم فيها على أفراد موضوعها الموجودة في الخارج محققة مثل كل من في العسكر قتل و كل دار في البلد هدمت و هي ذهنية إن هو أي الموضوع ذهنا أي في الذهن أدرجا و هي التي حكم فيها على الأفراد الذهنية فقط مثل كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين و كل جبل ياقوت ممكن. (سبزواري، ١٣٦٩: ٣/ ٢٤٨)

اذن علينا تنقيح ظرف تحقق المعقول الفلسفي و معنى الخارج في تعريفه عندما نقول المعقول الفلسفي هو الذي عروضه في الذهن و اتصافه في الخارج.

بداية نسلّط الضوء على تعريف المعقول الأولى و المنطفي عند الحكيم السبزواري في شرح منظومته.

المعقول الأولى يتحقق في الخارج موضوعا و محمولا و الخارج هنا مقابل الذهن، بعبارة اخرى المعقولات الاولية محمولات للوجود الخارجي و بسببه تحمل على الموضوع.

على سبيل المثال في عبارة "السيارة تسير " لا تصدق الجملة الا بعد تحقق السيارة وسيرها في الخارج طبعا في هذه الحالة موطن تحقق الوجود الرابط يكون في الخارج أيضا.

أما بالنسبة إلى المعقولات الثانية المنطقية الموضوع مختلف تماما و الكلام عكس ما سبق في المعقول الأولى اي عروضها للموضوع في الذهن و اتصاف الموضوع لها في الذهن أيضا و العقل يحكم بأن الوجود الرابط يتحقق في الذهن أيضا.

لا يخفى على القارئ أن الحصول في الذهن قيد للموضوع و مناط صدق القضايا الذهنية. و من هنا نصل الى آلية تشكل القضايا الذهنية كجملة الانسان نوع، لان الانسان كماهية نوعية يحصل في الذهن فحسب و مادام لم يتقيد بالوجود الذهني لا يصح ان نقول في حقه انه ماهية نوعية، لان الانسان الخارجي فرد من تلك الماهية فحسب.

توجد حيثية تعليلية في القضايا التي محمولها معقول أولي أو معقول منطقي فصحة حمل الضحك و هو معقول أولي على زيد معلولة تحقق الموضوع في الخارج و هذا القيد هو الحيثية التعليلية للقضية هذه و هنا نصل الى آلية تشكل القضايا الخارجية حيث لا تصح قضية خارجية الا بعد تحقق الموضوع في الخارج فالنار تحرث الاشياء بعد الزجود الخارجي و السيارة تسير بعد المصول في الخارج و الانسان يمشي و يضحك و يقوم و يجلس بعد الوجود في الخارج.

استيعاب رأي الحكيم السبزواري يكمن في فهم مراده من الخارج في المعقول الفلسفي، لانه اراد من الخارج شيء يختلف عن الخارج الذي تحدثنا عنه في المعقول الأولى.

الحيثيات الثلاث:

لا تخلو قضية منطقية صحيحة من احدى الحيثيات الثلاث و هي الحيثية التقييدية و التعليلية و الاطلاقية، و تصور رأي الحكيم السبزواري يحتاج الى اشارة اجمالية الى هذه الحيثيات.

الحيثية التقييدية و التعليلية تتسببان في تركب موضوع القضية من الموضوع و قيده، مثال التقييدية قولهم لزيد الذي جلس في السيارة المتحركة، زيد يتحرك لكن الجملة خاطئة في الحقيقة لان المتحرك هو السيارة و لا غيرها لكن جلوس زيد فيها و قربه اليها يبيح لنا ان

نقول زيد يتحرك مجازا. و هذا القرب من السيارة قيد موجود في القضية لكنه مخفي عن النظر. فنقول زيد من حيث جلوسه في السيارة و بتبع السيارة يتحرك.

الحيثية الثانية هي التعليلية التي نجدها في كل حمل صحّحه وجود العلة كقولنا المعلول موجود و نعرف أن سبب صحة حمل الموجود على المعلول هو تواجد العلة و مفاد هذه العبارة أن المعلوم من حيث تواجد علته موجود.

هناك موضوعات تقبل المحمول بذاتها من دون الحاجة الى أي حيثية او قيد، كقولنا الماهية ممكنة، او الاربعة زوج.

صحة هذا النوع من الامثلة لا ترتبط بموطن دون آخر و الماهية ممكنة حيث وجدت، و الاربعة زوج حيث وجدت. و هذا هو حال الماهية الذهنية حيث نرى كل الصور الذهنية و من ضمنها الماهيات كلها ممكنة الوجود، و كذلك في الخارج لا تتحقق الماهية الا و هي ممكنة الوجود و بعض الفلاسفة يسمون هذه المحمولات لازم الوجودين. فالماهية بالحيثية الاطلاقية ممكنة و الاربعة بالحيثية الاطلاقية زوج.

اذن حان الوقت لشرح كيفية تحقق الحيثية التعليلية في القضايا التي محمولها معقول أولي أو معقول منطقي.

في الماهيات التي لا اثرلها الا بعد تلبسها بلباس الوجود الكلام بين تماما فصحة حمل الضحك و هو معقول أولي على زيد معلولة تحقق الموضوع في الخارج و هذا القيد هو الحيثية التعليلية للقضية هذه و كما سبق لا تصح قضية خارجية الا بعد تحقق الموضوع في الخارج فالنار تحرق الاشياء بعد ان تحصل في الخارج و السيارة تسير بعد المثول امامنا في الخارج و الانسان يمشي و يضحك و يقوم و يجلس بعد الوجود في الخارج.

في المعقول المنطقي، الوجود الذهني يكون حيثية تعليلية لكل حمل موضوعه معقول ثان باصطلاح المنطقي، فالانسان نوع في الذهن و الحيوان جنس في الذهن و زوال هذه الاحكام يتبع زوال الوجود الذهني لموضوعها و الشاهد انه لا تحقق للمفهومات التي نقرأها في المنطق في الخارج و الانسان مثلا فرد في الخارج و ليس ماهية نوعية و هذا حال القضايا الذهنيه.

نأتي الى المعقول الفلسفي و في هذا القسم لا نرى قيدا يأثّر في الحكم بحيث زوال الحكم يتعلق بزوال القيد بل حسب الاصطلاح موضوع الحكم يقبل المحمول بالحيثية الاطلاقية و الذهن مجرد ظرف ليمكّن الانسان من الحكم.

أهمية وجود المعقول الفلسفي في الذهن قبل الحكم يكمن في ضرورة القاعدة الفرعية التي تحكم بوجوب تحقق موضوع الحكم قبل حمل ايّ محمول عليه و هذه الضرورة بسبب أن الذهن غير قادر على إنشاء قضية يفقد موضوعها لأنه في تلك الحالة مجهول محض.

وجود موضوع لإيجابية أي للقضية الموجبة حتم إذ الموجبة ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء و ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له. (سبزواري، ١٣٦٩: ٣/ ٢٤٨)

القضية الحقيقية:

بعد ان شرحنا آلية عمل الذهن في التعامل مع المعقولات الثانية الفلسفية يسهل علينا تفسير ما قاله الحكيم السبزواري من أن القضايا المتشكلة من المعقولات الثانية الفلسفية هي قضايا الحقيقية. لأنه كما مضى في القضايا التي محمولها معقول ثان، الذهن مجرد ظرف للموضوع و لاأثر له في اتصاف الموضوع بالمحمول أي المحمول يطرأ على الموضوع في ظرف الذهن و ليس بشرط الوجود الذهني فالذهن ليس شرطا لصدق القضية التي تتشكل من المعقولات الثانية الفلسفية

ان اردنا التعبير عن هذه العلاقة التي توجد بين الموضوع و المحمول نقل بأنّ الموضوع بحيثية اطلاقية يقبل المحمول اي ننفي الحيثية التقييدية و التعليلية فلا انفكاك بين حقيقة الموضوع عن المحمول الذي هو من المعقولات الثانية الفلسفية

يوجد نوع من القضايا نسميها القضية الحقيقية و هي تلك التي معتبرة في العلوم المهتمة بقضايا دائمية الصدق أي القضايا التي لا تعطيل لها بالضرورة الفلسفية و ليست صادقة في الذهن و الخارج فحسب بل في كل الاحوال و بمجرد صدق الموضوع ينطبق عليه المحمول أيضا. (حلي، ١٣٦١: ١/ ٤٠)

القضية الحقيقة ليست ناتجتا عن مشاهدة الخارج بل تحصل بتحليل عقلي بحيث نعرّي الموضوع من كل قيد و حيثية خارجية أو ذهنية ثم نحمل المحمول عليه حتى نتيقن من حمل

المحمول على حقيقة الموضوع.

قال الحكيم السبزواري:

و في الحقيقية نفس الأمر جا ظرفا لوجود موضوعها. و هي التي حكم فيها على الأفراد النفس الأمرية محققة كانت أو مقدرة مثل كل جسم مركب أو كل جسم متناه إلى غير ذلك من القضايا المستعملة في العلوم مما ليس الحكم فيها مقصورا على الأفراد المحققة إذ المقصود في المثالين أن كل ما وجد و صدق عليه أنه جسم صدق عليه أنه مركب و أنه متناه (سبزواري، ١٣٦٩: ٣: ٢٤٨)

هنا نتوصل الى ماقاله نيلسون غودمان[1] من أن القضية الكلية حقيقتا هي التي نسميها الحقيقية دون الخارجية و تسمية القضايا الكلية الخارجية بالكلية لا تخلو من اشكال، لان الخارجية مهما تشمل من افراد الموضوع لكنها لا تنسحب على الافراد التي لم تتم مشاهدتها، خلافا الحقيقية لانها تشمل الافراد الخارجية و الفرضية و بعبارة الحكيم السبزواري حكمها صادق في نفس الأمر.

قيد ((الثاني)) في تعريف المقولات

مما يساعدني علي اثبات قوة راي الحكيم السبزواري هو سبب ذكر لفظ الثاني في تعريف المعقول المنطقي و الفلسفي في نظره.

يقول التقي الآملي:

مراده ان المعقول الثانى باصطلاح المنطقى هو ما كان عارضا للشىء بما هو فى العقل بمعنى ان المعروض بقيد كونه فى العقل معروض و لا محالة يكون اتصافه به ايضا فى العقل اذ هو فى الخارج لا يكون هو بقيد كونه فى العقل كما هو واضح (آملي، ١٣٧١: ١/ ١٣٤)

ما يريد قوله هو تاخر عروض الحكم عن تقيد الموضوع بالوجود الذهني و الفلاسفة يعبرون عن هذا التأخر "بالثاني" و كما قلنا هذا التقيد مفقود في المعقول الفلسفي اذن علينا ايجاد سبب هذه التسمية في المعقول الفلسفي.

و ما أجود كلام تقي الآملي في شرحه:

انه لا يكون عارضا لمعروضه من حيث هو فى العقل بل هو عارض له من حيث هو هو و ان كان العروض حين هو فى العقل لكن المعروض ليس مشروطا بكونه فى العقل ففى تعقله عارضا لا يحتاج الى تعقل معقول آخر من حيث هو معقول فلابد فى وجه تسميته بالمعقول الثانى من نكتة اخرى و هى التى افادها بقوله. (آملي، ١٣٧١: ١/ ١٣٤)

هنا تقي الآملي يجذب انتباهنا الى أنه لا يمكن اعطاء معنى واحد لقيد "الثاني" في المعقول المنطقي و الفلسفي بسبب هذا الفرق الموجود بينهما.

و ذلك لمكان كون عروضه فى العقل و حيث ان ثبوت شىء لشىء فرع لثبوت المثبت له فى ظرف الثبوت و كان العروض فى العقل فيجب ان يكون المعروض ايضا فى العقل فيلزم ان يعقل المعروض ليعقل عروض العارض له فصار فى الدرجة الثانية من التعقل (آملي، ١٣٧١: ١/ ١٣٤)

مفاد كلامه أن التأخر المذكور في المعقول الفلسفي ناتج عن القاعدة الفرعية و حاجة الحكم الى سبق التحقق للموضوع. و سبب تسميته بالثاني أن الموضوع يتحقق في الذهن كظرف للقضية قبل الحكم ثم يقبل المحمول، و هذا التأخر دفع الفلاسفة الى استخدام لفظ الثاني في المعقول الفلسفي أيضا.

نتيجة البحث:

حتى و إن تمكّنا من حل مشكلة وجود المعقولات في الخارج ستبقى اشكالية تحقق الأعدام في الخارج حيث أن الأعدام تشكل قسم من المعقولات التي تواجه نفس المشكلة لامتناع حصولها في الخارج

اذن لا داعي للقول بوجود المعقولات الثانية في الخارج بل علينا التمسك بما قاله قدماء الفلاسفة في اعتبارية تلك المعقولات

و لن نواجه ايّ مشكلة طالما فسّرنا المعقول الفلسفي بوصف نفس الأمري و هكذا نصون القواعد الفلسفية من الهدم والاختراق ونرى الحكيم السبزواري محقّا في اعتقاده وهناك انسجام بين كلامه والمباني المنطقية في كيفية إيجاد القضية الحقيقية والذهنية والخارجية.

فالمعقولات الفلسفية اعتبارية بمعني أنّ عروضها في الذهن و اتصاف الموضوعات بها في نفس الأمر و الذهن مجرد ظرف للقضية الحاصلة و هي قضية حقيقية.

هوامش البحث

(1) Nelson Goodman

قائمة المصادر والمراجع

١. ابن سينا، حسين بن عبد الله، رسائل ابن سينا (١٤٠٠)، (مبحث عن القوى النفسانية،أو، كتاب في النفس على سنة الاختصار)، قم، دار النشر: بيدار.

٢. ابن سينا، حسين بن عبد الله، معين، محمد، و مشكوه، محمد(١٣٨٣)، رساله منطق دانشنامه علائيالمجلد١، همدان، دار النشر: جامعة بوعلي سينا.

٣. ابن‌باجه، محمد بن يحيي، و فخري، ماجد(١٩٩٤) تعاليق ابن باجه علي منطق الفارابي، المجلد ١، بيروت، دار النشر: دار المشرق.

٤. الآشتياني، مهدي، (١٣٩٠)، تعليقه بر شرح منظومه حكمت سبزواري، المجلد ٢، قم، دار النشر: كن‌گره علامه آشتياني.

٥. الآشتياني، مهدي،(١٣٧٦)، تعليقة علي شرح المنظومة السبزواري، قسم المنطق،المجلد ١، قم، دار النشر: دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم.

٦. الآملي، محمد تقي. نويسنده هادي بن مهدي سبزواري،(١٣٧١) درر الفوائد مع مقدمة تبحث عن نبذه من حياة المؤلف و تأليفاته المنيفة، قم، دار النشر: اسماعيليان.

٧. انصاري شيرازي، يحيي،(١٣٨٧)، دروس شرح منظومه حكيم متاله حاج ملا هادي سبزواري، قم، دار النشر: بوستان كتاب قم

٨. جوادي الآملي، عبدالله، (١٤١٧- ١٤١٨ق)، رحيق مختوم، قم، دار النشر: اسراء.

٩. السبزواري، هادي بن مهدي، و آملي، محمد تقي(بدون تاريخ)، درر الفوائد، المجلد ٢، قم، دار النشر: اسماعيليان.

١٠. السبزواري، هادي بن مهدي،(١٤٣٧)، شرح منظومة السبزواري، المجلد ١، بيروت، دار النشر: مؤسسة التاريخ العربي

١١. الطباطبايي، محمد حسين، و زارعي سبزواري، عباسعلي (١٤٣٠) نهاية الحكمة، المجلد ٢، قم، دار النشر: مؤسسة النشر الإسلامي.

١٢. الطباطبايي، محمد حسين، و زارعي سبزواري، عباسعلي. ١٤٢٠. بداية الحكمة. ١ ج. قم - ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

١٣. الطوسي، محمد بن الحسن(١٤٠٨)، تجريد المنطقالمجلد١، بيروت، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

١٤. العلامه الحلي، الحسن بن يوسف، نصير الدين طوسي، محمد بن محمد، صدر الدين شيرازي، محمد بن ابراهيم، و بيدارفر، محسن(١٣٦٣) الجوهر النضيد في شرح منطق التجريدالمجلد١، قم، دار النشر: بيدار.

١٥. فاضل النكراني، محمدجواد(١٣٩٥)، قضاياي حقيقيه و خارجيه در آيينه منطق و اصول فقه، قم، دار النشر: مركز فقهي ائمه اطهار(ع).

١٦. فضل‌الله، مهدي (١٩٩٨)، الشمسية في القواعد المنطقية، المجلد ١، مغرب، دار النشر: دار البيضاء.

١٧. قطب الدين الرازي، محمد بن محمد، جرجاني، علي بن محمد، دواني، محمد بن اسعد، كاتبي قزويني، علي بن عمر، عصام‌الدين اسفرايني، ابراهيم بن محمد، دسوقي، محمد، سيالكوتي، عبد الحكيم بن شمس الدين، و شربيني، عبد الرحمن(١٣٩٩)، شروح الشمسيةالمجلد١، بيروت، دار النشر: مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي.

١٨. قطب الدين الرازي، محمد بن محمد، و سراج‌الدين ارموي، محمود بن ابي‌بكر(بدون تاريخ) شرح المطالع في المنطق المجلد١، قم، دار النشر: كتبي نجفي.

١٩. لاهيجي، عبد الرزاق بن علي. محقق اكبر اسد علي زاده. مقدمه نويس جعفر سبحاني تبريزي. نويسنده محمد بن محمد نصير الدين طوسي(١٤٢٥)، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام، قم دار النشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.

٢٠. المظفر، محمد رضا، مظفر، محمد رضا، مظفر، محمد رضا، سبزواري، هادي بن مهدي، سبزواري، هادي بن مهدي، صدر الدين شيرازي، محمد بن ابراهيم، طباطبايي، محمد حسين، (١٣٦٨)، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعةالمجلد ٩،طهران، دار النشر: مكتبة المصطفوي.

٢١. منتظري مقدم، محمود، و مركز مديريت حوزه هاي علميه، دفتر تدوين متون درسي حوزه هاي علميه(١٣٩٩)، درآمدي بر منطق، المجلد١، قم، دار النشر: مركز مديريت حوزه‌هاي علميه.

٢٢. النراقي، مهدي بن ابي ذر، حسين بن عبد الله ابن سينا(١٣٨٠)، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء (نراقي)، دار النشر: كنگره بزرگداشت محققان ملا مهدي و ملا احمد نراقي.